مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

28

الأزمة في ليبيا

(الوضع أسوأ مما كان عليه قبل عشرة سنوات)

تأليف
د. طلال عتريسي

الازمة في ليبيا

(الوضع أسوأ مما كان عليه قبل عشرة سنوات)

تأليف

د. طلال عتريسي

كانون الاول (ديسمبر) 2022

28

الازمة في ليبيا
(الوضع اسوأ مما كان عليه قبل عشرة سنوات)

تأليف
د. طلال عتريسي

الطبعة الأولى2022 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 38
رقم الإيداع: (445) لسنة2023
ISBN: 978 – 9922 – 693 – 91 - 0
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب. 252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com | جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
المقدمة	15
ما الذي تغير خلال سنتين؟	17
القذافي والوحدة الافريقية	19
التنافس الايطالي – الفرنسي	23
انعكاس الازمة على دول المغرب العربي	26
ماذا على هذه الدول ان تفعل؟	28
الدور التركي	29
الدور الامريكي	31
الدور الروسي	32
مستقبل الازمة الليبية	34
الهوامش	37

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

الازمة في ليبيا

(الوضع أسوأ مما كان عليه قبل عشرة سنوات)

تأليف

د. طلال عتريسي

كانون الاول (ديسمبر) 2022

المقدمة

لم يكن من المتوقع أن تحصل ثورة أو حتى حركة احتجاج قوية في ليبيا لأسباب عدة، أولاً لأن ليبيا بلد نفطي غني يشبه دول نفطية اخرى مثل دول الخليج التي توقفت الثورات على أبوابها، ولم تحصل فيها أي اضطرابات أو أي تهديدات جدية للسلطة. ثانياً لأن المجتمع الليبي لم يشهد في السنوات الماضية أي تشكيّل حزبي أو سياسي، أقلق النظام وهدد بإسقاطه، أو كان في حالة مواجهة معه سياسية أو شعبية أو نقابية. وهذا أيضاً يشبه إلى حد بعيد دول الخليج الأخرى، وثالثاً لأن الخدمات التي كانت تقدم للشعب الليبي من مساعدات ودعم مشاريع زواج وسكن وتعليم وما شابه كانت تعني أن الشعب الليبي يعيش في بحبوحة اجتماعية واقتصادية نسبية، ولكن في الوقت نفسه من دون أي مشاركة سياسية فعلية. ولهذا السبب من المفترض عند المقارنة بين الدول التي شهدت "الربيع العربي" أن نلاحظ أن أسباب ما حصل في كل من تونس ومصر لا تشبه ما حصل في ليبيا. فتونس على سبيل المثال لا تمتلك مثل هذه الثروات النفطية، ولم تكن تقدم المساعدات للدول وكذلك الأمر في مصر، كما أن المجتمع التونسي هو مجتمع نشط فهناك نقابات مثل الاتحاد التونسي للشغل وجمعيات نسائية وشبابية وحصلت تظاهرات واضطرابات في مدن عدة قبل الربيع العربي، وكذلك الأمر في مصر التي شهدت بدورها اضرابات متتالية لمعظم القطاعات من قضاة ومهنيين وموظفين وبات أفق التغيير مقفلاً خاصة بعدما رفض الجيش قضية التوريث التي كان مبارك يسعى إليها.

كل هذه العوامل لم تكن تدعو إلى الاعتقاد بأن ليبيا ستواجه ما واجهته تونس أو مصر، بل كان يدعو إلى الاعتقاد بأن ليبيا ستكون مثل دول النفط الأخرى التي أُقفلت أبواب الثورات بوجهها ولم يحصل فيها ما يهدد أمنها أو النظام فيها.

لكن مع ذلك اندلعت المواجهات في ليبيا واتسمت منذ بداياتها بتناقضات وصراعات بين قبائل ومدن وأحزاب ومنظمات اسلامية من داخل ليبيا ومنها من أتى من الخارج، ولم يكن القذافي والقوى المؤيدة له من جيش أو من القبائل في الموقع الأضعف ولم يكونوا على وشك الخسارة، بل استمر الأمر بين تقدم وتراجع، وبين كر وفر حول مدن رئيسة، إلا أن الذي حصل وحسم المعركة بشكل واضح هو التدخل الخارجي.

ففي 19 آذار/ مارس 2011 بعد شهر فقط على الاحتجاجات في ليبيا "بدأ تحالف بقيادة واشنطن وباريس ولندن قصفا جوياً كثيفاً على مقار القوات التابعة للقذافي، بعد حصوله على ضوء أخضر من الأمم المتحدة، ثم انتقلت قيادة العملية إلى ح لف شمال الأطلسي[1]. وتشير فرانس 24 إلى أنه "في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011، قُتل القذافي في سرت، مسقط رأسه، إلى الشرق من العاصمة الليبية". ولكن France 24 لا تشير إلى "القصف الجوي الكثيف الذي استهدف موكباً له، وقد شاهدنا الصور التي نشرت عن التعامل اللاأخلاقي واللإنساني مع القذافي بعد إصابته، فلم ينقل إلى المستشفى، ولم يعتقل ولم يقدم للمحاكمة، بل ترك للتمثيل به على أيدي المحتجين "الثوار".

كان من اللافت أن تشارك الولايات المتحدة بالإطاحة بالعقيد القذافي بعدما كانت العلاقات بينهما قد دخلت مرحلة من التعاون الوثيق ومن الشراكة ومن الزيارات على أرفع المستويات، فقد تراجعت الويات المتحدة عن اتهاماتها السابقة لليبيا بدعم الإرهاب، وبعد مفاوضات شاقة مع كل من واشنطن ولندن عادت ليبيا إلى "المجتمع الدولي"، واتخذ قرار عدم تمديد العقوبات عليها، واستعيدت العلاقات الديبلوماسية. وفي 2009 كان القذافي الذي تخلى عن برامجه النووية محل احتفاء في عواصم الغرب وتعقد معه الصفقات، ويزوره في خيمته الرؤساء ووزراء الخارجية من الدول الأوروبية ومن الولايات المتحدة الأميركية.

ما الذي تغيّر خلال سنتين؟

لقد تغيّرت استراتيجية الولايات المتحدة مع إدارة أوباما التي قررت مغادرة رؤية المحافظين الجدد للشرق الأوسط الجديد التي تفترض تغيير البنى السياسية والاجتماعية لهياكل الشرق الأوسط، وقد انتقل أوباما إلى استراتيجية دعم "الثورات العربية" التي ستعمل على أولوية تحقيق التغيير من الداخل، ومع هذه الاستراتيجية تخلت الولايات المتحدة حتى عن حلفائها الذين باتوا عبئاً عليها في مصر وتونس، بعدما أيقنت أن القوى الجديدة التي ستصل إلى السلطة حتى من الإسلاميين يمكن التفاهم معهم على نبذ الإرهاب وعلى حماية المصالح الأميركية وعلى المحافظة على الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وكان من الطبيعي مع مثل هذه الرؤية أن تنقلب الولايات المتحدة على القذافي، وهي التي لم تقدم يد العون لحليفيها في تونس، وفي مصر، فما بالك بالقذافي الذي كان يثير قلق الغرب من أطروحاته السياسية المغاربية والأفريقية.

كانت ثروات ليبيا التي أمدت القذافي بالقوة وبالنفوذ خارج ليبيا محط أطماع القوى الدولية والاقليمية، ولم تكن علاقة القذافي بالرئيس الفرنسي ساركوزي، وما شابها من صفقات مالية هي السبب الأساس في القرار الغربي للتخلص منه، اذ كانت ثروات ليبيا أكثر أهمية على المستوى الاستراتيجي من دعم ساركوزي المالي في الانتخابات الرئاسية الفرنسية.

وبحسب نشرة «أوبك» لعام 2017م، تحتلُّ ليبيا المركز الخامس عربيًا في احتياطي النفط الخام المؤكَّد، الذي يصل إلى 48.5 مليار برميل، وهو ما يعادل 3.76% من الاحتياطي العالمي. بينما تتصدَّر السعودية الدولَ العربية بأكبر احتياطٍ مؤكَّد يصلُ إلى 263.9 مليار برميل، يمثل 20.7% من الاحتياطي العالمي؛ وبالنسبة للاحتياطي المؤكَّد من الغاز الطبيعي، جاءت ليبيا في المركز الثامن عربيًا باحتياطٍ يُقدر بـ 1.5 ترليون متر مكعب.

كما تتصدَّر ليبيا الدولَ العربية في احتياطات النفط الصخري، وتحتلُّ المركز الخامس عالميًّا بعد أن ارتفعت احتياطاتها من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل، ويقع هذا المخزون الضخم من النفط الصخري شمال غرب البلاد وجنوبها الغربي، وترفع هذه الكمية الجديدة من المخزون العمرَ الافتراضي لإنتاج النفط الليبي من 70 إلى 112 عامًا، كما ارتفعت احتياطات الغاز الليبي إلى ثلاثة أضعاف من 55 ترليون قدمٍ مكعب إلى 177 ترليون قدمٍ مكعب، ويُقدَّر احتياطيها الإجمالي بـ613 مليار برميل[2].

ومن اللافت أن تكون الصورة التي قدمها الإعلام العالمي عن القذافي كانت صورة الرجل غير المتوازن، الأحمق، المتهور، وقد لا تكون مصادفة أن تشبه هذه الصورة تلك التي يقدمها الإعلام نفسه عن رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ إيل، فهو رجل مجنون لا يمكن توقع ما سيقوم به، وهو قد يضغط على الزر النووي في أي لحظة ومن دون أي مبرر.

فلماذا صُنعت هذه الصورة عن القذافي؟ وإذا كانت هذه الصورة واقعية فكيف يمكن لشخص على هذه الشاكلة أن يعقد الغرب معه الاتفاقيات وأن يدعوه إلى المشاركة في المؤتمرات، وأن يزوره في خيمته الرؤساء والوزراء؟

ربما تفيد العودة إلى مواقف القذافي وسياساته من مجموعة من القضايا الاستراتيجية في تبيّن الأسباب الرئيسة التي كانت خلف قرار الغرب الإطاحة به.

القذافي والوحدة الأفريقية

"نجح القذافي في شباط/ فبراير 1998 في مبادرته لإنشاء تجمع يضم دول الساحل والصحراء في القارة الأفريقية ومقرّه ليبيا، ويضم السودان وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وليبيا، وفي أيلول/سبتمبر 1999 دعت ليبيا الدول الأفريقية إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي كامتداد وتجديد لمنظمة الوحدة الأفريقية. وحظي المقترح بموافقة 55 دولة أفريقية التي أصبح يضمها الاتحاد الأفريقي بعد الإعلان عن تأسيسه في 2002، أضف إلى ذلك الطموح الليبي للقيام بمشاريع اقتصادية تكاملية بين دول القارة الأفريقية على غرار نموذج الاتحاد الأوروبي، وإصدار عملة موحدة ،ما تسبب بقلق فرنسا من النفوذ الليبي المتزايد الذي قد يؤدي إلى تآكل وتقليص النفوذ الفرنسي في القارة الأفريقية..."[3].

حاولت الولايات المتحدة مبكراً إقناع القذافي بالانضمام إلى سياستها في أفريقيا أو عدم معارضتها على الأقل، وخاصة ما يتصل بالقوة المعروفة أفريكوم AFRICOM ، إلا أن القذافي عبّر عن رفضه، بل وعن محاربته لأهدافها المتصلة بالسيطرة على موارد أفريقيا والحيلولة دون وصول المنافسين إليها.

وتشير إحدى البرقيات التي نشرت بموقع ويكيليكس الشهير حول ليبيا من السفارة الأميركية بطرابلس "إلى الانزعاج الأميركي الذي أثاره خطاب القذافي وأشار فيه بوضوح إلى أن الشركات الأجنبية تسيطر وتتحكم بالنفط الليبي محققة الأموال الطائلة، وأن الوقت قد حان ليتولى الليبيون الأمر بأنفسهم وأن يحصلوا على تلك الأموال بالسيطرة على مواردهم. وتقول البرقية "من الظاهر أن الليبيين سيسلكون بوتيرة متصاعدة سياسات وطنية في قطاع الطاقة التي يمكن أن تهدد الاستغلال الأمثل لاحتياطات ليبيا الهائلة من النفط والغاز".

وتعبّر برقيّة أخرى عن القلق من آفاق سلبية لاعتزام القذافي تأميم البترول والغاز، وما صدر عنه خلال لقاء جمعه

بالرئيس التنفيذي لشركة كونوكو-فيليبس Conoco-Philips في عام 2008، حيث هدد بطرد الشركات الأميركية وخفض الانتاج من النفط، وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمز في عددها يوم 11 حزيران/ يونيو 2011 إلى اتخاذ ليبيا خطوات عملية في هذا السياق حيث قامت بتعديل قوانين العمل، وقامت بالضغط على الشركات لتوظيف أبناء البلد في مواقع قيادية"[4].

كان إنتاج النفط الليبي محصوراً بيد الشركات الأميركية، لكن هذا الدور بدأ يتراجع مع التوتر في العلاقات الأميركية الليبية بعد 1987 وبعد أن صدر أمر رئاسي بمغادرة هذه الشركات رداً على العقوبات الأميركية ضد ليبيا، ما أدى إلى انخفاض انتاج النفط من 3 إلى مليون ونصف برميل يومياً، وقد استفادت كل من فرنسا وايطاليا من هذا القرار، وبدأ نشاط الشركات الأوروبية يتصاعد في العقد الأول من القرن الحالي بعد رفع العقوبات الأميركية والدولية عن ليبيا، وبما أن شركات النفط الاميركية لم تتمكن من العودة سريعاً ، فقد توفّرت فرصة سانحة لتنامي الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في ليبيا لشركات مثل توتال الفرنسية، وإيني الإيطالية[5].

مع ذلك، وعلى الرغم من تنامي هذه الاستثمارات انقلبت كل من فرنسا وايطاليا على القذافي وشاركتا في الإطاحة به، لكن المفارقة أن نشاط شركاتهما للنفط والغاز بقي مستمراً بعد غياب القذافي، على الرغم من الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في البلاد.

ربما يفسّر القلق الذي تنقله ويكيليكس من "سياسات وطنية في قطاع الطاقة، يمكن أن تهدد الاستغلال الأمثل لاحتياطات ليبيا الهائلة من النفط والغاز"، قرار الغرب الإطاحة بالقذافي. وعندما تكون فرنسا مثل الناتو مهتمة بتحجيم التمدد الاقتصادي الصيني في افريقيا، خاصة وأن الصين كانت من أهم

الشركاء الاستراتيجيين لليبيا يمكن أن تتضح أكثر خلفيات قرار الاطاحة بالقذافي[6].

يمكن من جهة أخرى أن نشير إلى ما حققه القذافي في "معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون" التي نجح في توقيعها مع الدولة الايطالية. وهي معاهدة غير مسبوقة تتعهد بموجبها إيطاليا بدفع 5 مليارات دولار "في شكل قسط سنوي من مائتي مليون دولار، ويُجسّد في مشاريع أهمها طريق سريع ساحلي يربط تونس بالحدود المصرية مرورا بالأراضي الليبية. وقال برلسكوني إن الاتفاق -الذي يأتي قبل يومين من الذكرى الـ39 للثورة الليبية- يفترض أن ينهي خلافاً بين البلدين دام أربعة قرون، ووصفه بـ"اعتراف ملموس وأخلاقي للضرر الذي ألحقته إيطاليا بليبيا". وقال القذافي ان ايطاليا تعتذر في هذه الوثيقة التاريخية عن القتل والدمار والظلم ضد الليبيين اثناء الحكم الاستعماري[7].

وعن أمثلة الظلم الذي لحق بالليبيين "سياسة التجويع والحصار التي مارسها الاحتلال الايطالي لتجفيف منابع الدعم والمساندة لحركة المقاومة الليبية للإحتلال الايطالي في شرق ليبيا. "ففي حزيران 1930 أفرغت القوات الايطالية قرى كبيرة في منطقة الجبل الأخضر من أهليها ووضعتهم في معسكرات اعتقال على الشريط الساحلي داخل سياج من الأسلاك الشائكة يقدر عددهم ما بين 80 ألفاً إلى 100 ألف شخص، ونتيجة لتردي الظروف التي عاشها هؤلاء فقد تراوحت التقديرات في عدد الوفيات بينهم من 40 ألف إلى 65 ألف شخص"[8].

وتُعد هذه المعاهدة انجازاً مهماً للقذافي حتى لو حصلت إيطاليا بالمقابل على المزيد من الاستثمارات في مجالات النفط والغاز وفي موارد أخرى.

إن الإستنتاج الأساس والأهم في "الثورة" التي جرت في ليبيا هو أن قوة خارجية هي التي أطاحت بالقذافي ونقلت إلى ليبيا إلى الوضع الذي تعيشه اليوم، "كانت القوة الأميركية المسؤولة

والمنفذة للعمليات العسكرية الحاسمة التي أعلن الرئيس أوباما عن مكوناتها .ففي خطابه يوم 28 مارس/آذار 2011 بيّن أوباما مكونات العمل العسكري الذي قامت به قوات بلاده والتي شملت القضاء على قوات القذافي المتوجهة إلى بنغازي، والقضاء على القوات الحكومية الليبية بالمدن القريبة من بنغازي، والقضاء على الدفاعات الجوية الليبية، وتدمير الدبابات والموارد العسكرية التي كانت تعج بها القرى والمدن الليبية، وقطع معظم خطوط الإمدادات وهاجمت قوات الناتو القوات النظامية من دون تمييز بما في ذلك تلك التي كانت في وضع انسحاب أو في مدن لم تكن مسرحاً لعمليات قتال، ولم تكن تشكل خطراً على المدنيين كما في منطقة سرت. "وفي الواقع إن نظام القذافي لم يلجأ إلى الاستخدام غير المميز للقوة، ولم يستهدف المدنيين، لقد تدخل الغرب في وقت كان فيه النظام قد استعاد فعلياً السيطرة على معظم البلاد وكان الثوار في الشرق قد انسحبوا باتجاه الحدود المصرية.

لم يكن الهدف حماية المدنيين، بل كان الأمر يتعلق بإسقاط النظام والتخلص من القذافي"[9].

تعيش ليبيا منذ الإطاحة بالقذافي حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني. لكن إيطاليا، رغم ذلك تُجري وكأن الأمور طبيعية في البلاد، محادثات لإبرام أولى الاتفاقيات للحصول على مزيد من الغاز الليبي، ومن المتوقع "حصول روما على 10 مليارات متر مكعب إضافية من الغاز عبر خطوط الأنابيب مع ليبيا والجزائر وأذربيجان في العام 2022، وسيتخطّى هذا الرقم 20 مليار متر مكعب بحلول العام 2024". في حين تتوقع مؤسسة النفط الليبية أن ليبيا قادرة على مضاعفة طاقتها التصديرية من الغاز حاليًّا لتصل إلى 4 مليارات قدم مكعب في اليوم[10].

وتعد ليبيا الدولة الثامنة عربيًّا من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، كما تحسَب بموقعها الجغرافي لاعبًا مهمًّا مستقبلًا في أسواق الغاز بأنواعه[11].

ولأن النفط أهم من الإستقرار، ولكي تتجنب التوترات الأمنية في البلاد تسعى إيطاليا أيضاً من خلال شركتها البترولية "إيني" بالشراكة مع المؤسسة الوطنية للنفط، لتعزيز عملياتها البحرية في ليبيا والتي توفر ميزة كبيرة تتمثل في عدم تأثرها نسبيًا بانعدام الأمن والفوضى السياسية السائدة في البلاد.

وقال موقع أفريكا أنتليجنس إن (إيني) ستشرع في أعمال توسيع حقل بحر السلام للنفط والغاز البحري ، وسيتم توظيف هذا التوسيع (في حقل مليته) في إطار الحاجة الأوروبية لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي، الذي يستهدف إنتاج 7 مليارات متر مكعب من الغاز سنويًا، بالإضافة إلى 11 مليار متر مكعب يتم استخراجها بالفعل، زيادة على 15 مليون برميل من المكثفات و1.8 مليون برميل من النفط[12].

لم يتوقف الأوروبيون على الرغم من عدم استتباب الأمن ومن استمرار الأزمة السياسية في البلاد من متابعة استخراج النفط والغاز، لا بل سيتم التوسع في هذه الاعمال من خلال البحر لتجنب التوترات الأمنية التي قد تعرقل الوصول إلى هذه الثروات، وسيتنافس الأوروبيون في الوقت نفسه حتى في ما بينهم على الحصص التي سيحصلون من هذه الثروات، في حين ستبقى محاولات البحث عن حلول سياسية للأزمة تراوح مكانها من دون أي تقدم حقيقي.

التنافس الإيطالي-الفرنسي

يتمحور التنافس بين فرنسا وايطاليا في ليبيا حول مجموعة متعددة من المصالح تتعلق بإنتاج الطاقة وتطوير البنى التحتية. وهو تنافس يدور في أغلبه بين شركة "إيني" الايطالية وشركة "توتال" الفرنسية للطاقة. وقد بدأ هذا التنافس يظهر للعلن بعد الدور القيادي لفرنسا في عمليات التدخل العسكري للناتو في ليبيا عام 2011، ويبدو "أن فرنسا سعت من خلال ذلك إلى تحقيق أهداف استراتيجية، أهمها أن تكون لها حصة في عملية إعادة

الإعمار التي يمكن أن تشهدها ليبيا بعد استقرار الأوضاع الأمنية وهو هدف مرتبط، كما سبقت الإشارة، بالتنافس الفرنسي الصيني وبتحجيم التمدد الإقتصادي الصيني في افريقيا. وقد كانت الصين من أهم الشركاء الاستراتيجيين لليبيا. وتهدف فرنسا أيضاً إلى توسيع حجم الاستثمارات لشركة توتال الفرنسية في الطاقة وإزاحة أهم المنافسين وهي شركة إيني الإيطالية. علماً بأن ايطاليا لديها شراكة تجارية واسعة مع ليبيا ففي عام 2004 تم افتتاح أكبر خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي من ليبيا إلى ايطاليا، بواسطة شركة النفط الايطالية المملوكة للقطاع العام التي تمتلك حقوق الامتياز الحصرية حتى عام 2047.

وفي الوقت الذي قررت فيه بعض الشركات الدولية التوقف عن ضخ استثمارات كبيرة في ليبيا فعلت شركة توتال العكس تماماً، فقامت في 2018 بشراء نسبة 13.6 بالمئة من الامتيازات النفطية التي تمتلكها شركة ماراثون أويل الاميركية في حقول الواحة جنوب شرق ليبيا. إضافة إلى امتلاكها نسبة 27 في المئة من حقل الشرارة في الجنوب الغربي لليبيا والذي يعد ثالث أكبر حقل في ليبيا، ونسبة 50 في المئة من حقل الجرف البحري، وارتفعت نسبة الصادرات النفطية الليبية إلى فرنسا من 17 بالمئة قبل عام 2011 إلى نحو 33 بالمئة وأثار هذا التوسع مخاوف إيطاليا التي تستحوذ على أكبر حقل نفطي في ليبيا وهو حقل الفيل في جنوب غرب ليبيا. وتتفوق شركة "ايني" على سائر الشركات الدولية العاملة في ليبيا بامتلاكها بنية تحتية لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي إلى الاسواق العالمية من خلال خط أنابيب "غرين ستريم".

ويبدو ان التنافس بين الطرفين دفع بفرنسا إلى الوقوف إلى جانب الحكومة المؤقتة في شرق ليبيا ودعم حملتها العسكرية للسيطرة على الجنوب الليبي لترجيح كفة توتال على حساب شركة ايني في حقول النفط بجنوب ليبيا. ودفع باصطفاف ايطاليا إلى

جانب حكومة الوفاق الوطني في غرب ليبيا الذي يتوافق مع رغبتها في تأمين وحماية منشآتها وامتيازاتها النفطية"[13].

هكذا تبدو المواقف السياسية للدول الاوروبية من الأزمة الليبية مرتبطة تماماً بمصالح شركاتها النفطية التي تفترض تأييد هذه الحكومة أو تلك انسجاماً مع حماية هذه المصالح في أنحاء البلاد المختلفة. وقد يكون لافتاً أن تزيد نسبة الصادرات الليبية إلى فرنسا من 17 بالمئة قبل 2011 إلى نحو 33 بالمئة بعد الإطاحة بالقذافي.

وربما لا يجب أن نستغرب بعد ذلك لماذا لم تؤد المؤتمرات الدولية إلى أي نتائج عملية في دعم الاستقرار في ليبيا.

فمن أبرز المؤتمرات التي عقدت حول ليبيا كان مؤتمر برلين 2 الذي شدد على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبية المقررة في نهاية 2021، كما شدد المؤتمر على خروج المرتزقة والقوات الأجنبية من أنحاء ليبيا، مع استمرار الحوار الوطني الشامل، وأكد المؤتمر على الالتزامات التي تم التعهد بها في نتائج مؤتمر برلين حول ليبيا في 19 كانون الثاني/ يناير 2020." وعلى ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية المقرر إجراؤها في 24 كانون الاول/ ديسمبر 2021 على النحو المتفق عليه في خارطة الطريق التي اعتمدها منتدى الحوار السياسي الليبي في تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ويجب قبول نتائجها من قبل الجميع.". ويجب اعتماد الترتيبات الدستورية والتشريعية اللازمة، وسحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير، وإصلاح قطاع الأمن ووضعه بقوة تحت إشراف وسلطة رقابة مدنية موحدة، ويجب ضمان التخصيص العادل والشفاف للموارد في جميع أنحاء البلاد. ويجب معالجة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وكذلك انتهاكات القانون الإنساني الدولي، كما يجب البدء في عملية مصالحة وطنية

شاملة وقائمة على الحقوق وعدالة انتقالية. يجب أن يستمر الحوار الليبي الشامل[14].

لكن المبعوث الأممي إلى ليبيا (غسان سلامة) كان قد اشار إلى أن الأمم المتحدة عجزت عن حل الأزمة الليبية في ظل انقسام المجتمع الدولي، وذكر بأن هناك 10 دول تتدخل في الشأن الليبي بأشكال مختلفة، وبعضها لا زال مستمرا في إرسال السلاح إلى الأطراف المتصارعة، ما ساهم في زعزعة الأمن والاستقرار في ليبيا[15].

كان من المفترض أن تلعب دول المغرب العربي المجاورة لليبيا مثل تونس والجزائر والمغرب دوراً وسيطاً في حل الأزمة، وأن تتدخل لدى أطراف الصراع نظراً لأهمية وخطورة ما يجري في ليبيا على أمن هذا الجوار القومي على المستويات الإقتصادية والسياسية والأمنية.

انعكاس الأزمة على دول المغرب العربي

وضعت مصر ثقلها السياسي والعسكري لترجيح كفة جبهة الشرق الليبي بينما ازداد حذر الجزائر من الدور المصري في ليبيا، وأعلنت الجزائر عن مقاربة لحل الأزمة الليبية تقوم على الحوار الشامل والتفاوض وإلقاء السلاح، ولا يبتعد الموقف التونسي كثيراً عن الموقف الجزائري.

ويبدو هاجس مصر في ليبيا هو من الإسلاميين، "لأن المقاربة المصرية للأزمة الليبية تقوم على اعتبار البرلمان هو الجسم الشرعي والجيش هو الذراع الضاربة التي ستتصدى للإسلاميين الذين يتحكمون في القرار في العاصمة والمدن القريبة منها[16].

لكن الجزائر تقف موقفًا حذرًا وقلقًا من الدور المصري في ليبيا، ويتفق جُل المراقبين على أن من أبرز أسباب عدم تعاطي الجزائر مع البرلمان والجيش بشكل إيجابي هو حرصها على موازنة السياسة المصرية تجاه ليبيا. بالمقابل، فإن الجزائر تدرك أن القوة

الحقيقية على الأرض والتي لها علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري هي الطرف المتحكم في المنطقة الغربية، لهذا استقبلت وفودًا من حكومة الإنقاذ في طرابلس خلال العام 2015، وكان تواصلها محدودًا جدًّا مع الطرف الآخر، وظل الموقف الجزائري داعمًا للحوار، ونجحت الجزائر في تسويق فكرة طاولة التفاوض ونبذ السلاح.

أما بالنسبة للموقف التونسي، فالمعروف أنه في انسجام تام مع الجزائر، وقد حذت تونس حذو الجارة الكبيرة في التقارب مع حكومة الإنقاذ بطرابلس باعتبار أنها تسيطر على المنفذ الحدودي مع ليبيا وتتحكم في المنطقة الغربية التي تمثِّل شريانًا حيويًّا للاقتصاد التونسي، وباعتبارها الطرف الأقدر على التنسيق مع الحكومة التونسية فيما يتعلق بملف الإرهاب الذي يمثِّل أولوية بالنسبة للتونسيين[17].

وعلى الرغم من تأثير الأزمة الليبية الطبيعي على الدول المجاورة لها مثل تونس والجزائر والمغرب، إلا أن هذه الدول لم تتفق على استراتيجية واحدة، ولا حتى على آلية عمل واحدة للمساهمة في حل الأزمة الليبية. وثمة توافق بين المحللين على عدم فاعلية هذا الجوار المغاربي في تقديم أي رؤية جدية يمكن أن يجتمع عليها الأطراف المتنازعون في ليبيا. حتى أن هذه الدول عجزت عن تنظيم مؤتمر مغاربي واحد حول الأزمة الليبية، علماً بأن تداعيات الأزمة تركت تأثيرات على جوانب حياتية واجتماعية وأمنية مهمة في دول الجوار. "فإضافة إلى البعد الأمني، كان للتطورات في ليبيا انعكاسات اقتصادية ثقيلة على تونس على سبيل المثال، اذ أدت الأحداث إلى انخفاض كبير للمبادلات التجارية وانقطاع تدفق العاطلين من العمل من تونس نحو ليبيا، وعودة التونسيين العاملين في ليبيا، وكبّد ذلك الاقتصاد التونسي خسائر تقدر ببلايين الدولارات، إضافة إلى كلفة المجهود الأمني والعسكري على الحدود[18].

وعلى الرغم من أن الدول المغاربية أي تونس والجزائر والمغرب هي الأكثر انخراطاً في التحركات السياسية من أجل التسوية، وتقول بالمبادئ نفسها: التسوية السلمية وليس العسكرية، والحوار الشامل لكل الأطراف الليبية؛ وحل ليبي-ليبي وليس تسوية مفروضة من الخارج؛ ورفض التدخل الأجنبي. لكن هذه الأرضية المشتركة لم تمكّن حتى من الشروع في نقاش حول تنسيق جماعي لترجمة هذه المبادئ على أرض الواقع، صحيح أن هناك توافقًا استراتيجيًا وتعاونًا بين الجزائر وتونس بشأن الأزمة الليبية، لكنَّ التنافسَ هو السائدُ في العلاقة بين الجزائر والمغرب، فهما يسعيان للهدف ذاته لكنهما يتنافسان، وهو ما يقود في النهاية إلى تحييد متبادل لجهودهما برغم تكاملها، اي ان الدول المغاربية متفرقةٌ حتى لو كانت تصوراتها متطابقة، وعاجزةٌ حتى عن الحد الأدنى من التضامن البيني.

إن المشهد في غاية التعقيد والدول المغاربية مكبلة الأيدي بسبب تفضيلاتها الاستراتيجية ومصالحها القومية، ما يعني أن خطابها حول أهمية (تسوية) الأزمة الليبية بالنسبة لأمنها القومي لا يُترجم عمليًّا إلى إجراءات فعلية. "لأن هذه الأزمة ليست أولوية استراتيجية إلى درجة تجعلها تعيد صوغ علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية، المتدخلة في ليبيا، حتى وإن كانت مخاطر تقسيم ليبيا هاجسها الأمني الأكبر".

ماذا على هذه الدول أن تفعل؟

يقترح بعض الباحثين الجزائريين على الدول المغاربية أن تدع خلافاتها جانبًا وتنسق فيما بينها لأن الأمن الإقليمي المغاربي وسمعتها كدول على المحك. عليها أن تعيد النظر في علاقاتها، حسب قدراتها المتاحة، مع الدول المتدخلة في ليبيا[19].

أتاح العجز المغاربي عن الوساطة والفاعلية لدول من خارج هذا الجوار التدخل والدعم ما فاقم من تعقيدات الأزمة وفي مزيد من ارتباطها بالتوازنات الخارجية في صراعات النفوذ

والمصالح. كما فعلت الإمارات وقطر، وكما فعلت تركيا على سبيل المثال.

أدوار عربية وإقليمية

لعبت الدول الإقليمية والعربية أدواراً فاعلة ومؤثرة في مرحلة ما بعد سقوط القذافي، وكان لدولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر الحضور الأبرز عبر الدعم المادي لطرفي النزاع في الصراع الأهلي، إلا أن دولة الإمارات تجاوزت دعم حليفها الأبرز اللواء خليفة حفتر سياسياً وعسكرياً، إلى إنشاء قواعد عسكرية (قاعدة الخادم) شرق البلاد، والتزويد بالطائرات الحديثة والمقاتلين والخبراء الأجانب وفتح قنوات اتصال دولي مع حلفائها الدوليين ، ثم برز الدور المصري في أواخر 2013 وظهر بوضوح في منتصف عام 2014 وجاء على شكل دعم لوجستي وفني وأمني، وبرز دور المملكة الأردنية كدور مكمل لدور كل من الإمارات ومصر، وفي الخلفية بدا دور المملكة العربية السعودية باهتا عبر علاقاتها الوثيقة بالأطراف الإقليمية الداعمة لحفتر وبالتيار السلفي المدخلي في ليبيا، بينما لعبت قطر على الجهة الأخرى دورًا أقلَّ تأثيرا في الصراع العسكري والعملية السياسية، وقد تضاءل دورها حتى توارى عن الأنظار في أواخر عام 2016 بعد دخول حكومة الوفاق للمشهد[20].

الدور التركي

كانت تركيا أبرز اللاعبين الإقليميين الذين حجزوا لأنفسهم مكاناً في شبكة التعقيدات الداخلية والخارجية التي تعيشها الأزمة الليبية، ويعود هذا التدخل التركي في الأزمة الليبية إلى رؤية تركيا لدورها الإقليمي بعد الربيع العربي الذي استبدلت فيه "استراتيجية "صفر مشاكل" باستراتيجية التدخل المباشر ودعم القوى الحليفة من الإسلاميين والرهان عليهم عندما يصلوا إلى الحكم بعد الربيع العربي، وقد ساهمت الأبواب الموصدة أمام تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في هذا التوجه نحو الشرق الأوسط. أضف إلى

ذلك أن الرئيس التركي رجب طيب إردوغان لا يخفي تطلعاته العثمانية ويتحدث علانية عن طموحاته لاستعادة أمجادها ولاستعادة الدول والأقاليم التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية. وهذا يفسر ما فعلته تركيا في سوريا إلى جانب قوى أخرى إقليمية ودولية، وكذلك ما اتخذته من مواقف تأييد للإخوان المسلمين في مصر، ولحركة النهضة في تونس، هذا بالإضافة إلى حاجة تركيا الأساسية للنفط والغاز الليبي، بحيث يمكن القول أن دوافع التدخل التركي في ليبيا تلبي مطامح سياسية وحاجات اقتصادية، وموقع نفوذ على بوابة أفريقيا وفي المغرب العربي، خاصة وأن تركيا أحاطت أفريقيا بأهميةٍ بالغة منذ تولّي الرئيس أردوغان الحكمَ في عام 2003، "إذ بادرت إلى تعزيز علاقاتها بدول القارّة وأعلنت سنة 2005 «عام القارّة الأفريقية»؛ وأول من وضع التوجُّه الإستراتيجي التركي تجاه أفريقيا هو وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو، الذي لخَّص السياسة الخارجية التي انتهجها حزبُ «العدالة والتنمية» والمتمحورة حول استعادة الحضور التركي إلى المناطق التي كانت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، واستخدم الحزب هذا التحشيد التاريخي لتحقيق فائدةٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ قوية، حيث تتمتع القارة الأفريقية بالأراضي الخِصبة، والثروات المعدنية والنفطية، وتعدُّ سوقًا واسعةً للمنتجات التركية وللاستثمارات الناجحة، وقال أوغلو: «إنَّ القرن 21 هو قرنٌ آسيويٌ في أوَّله وأفريقي في نهايته"[21].

تسعى تركيا جاهدةً عبر مساراتٍ مختلفة، وبالاستفادة من أجواء الحرب الليبية، للخروج بحُزمةِ مكاسب تُمكّنها من تأمين مصدرٍ دائمٍ للطاقة، إذ ظلَّت على مدى العشرين عامًا الماضية تستورد 95% من احتياجاتها النفطية من ليبيا، وهي تسعى لأن تلعب دورَ موزّعِ النفط الليبي إلى أوروبا بدلًا عن المؤسسة الوطنية الليبية للنفط.

وتُعدُّ ليبيا شريكًا تجاريًا كبيرًا لتركيا في مجال تقديم خدمات المقاولات منذ عام 1974، وبعد أحداث «الربيع العربي» تراجعت صادرات تركيا إلى ليبيا، وتعثَّرت مشاريعها الاقتصادية التي بلغت قيمتها نحو 19 مليار دولار، وتأثَّرت بذلك العمالة التركية، كما تأثَّر قطاع السياحة بتقلُّص أعداد السياح الليبيين في تركيا. وفي محاولتها إعادةَ أصولها ونشاطها الاقتصادي، والحصول على مزيدٍ من الفُرص الاستثمارية خاصةً في قطاع البناء والإعمار؛ تحاولُ تركيا الاستحواذ على جزءٍ كبير من الاستثمارات المتوقَّعة في ليبيا بمجال إعادة الإعمار والبُنية التحتية، بقيمةٍ تصل إلى 120 مليار دولار[22].

الدور الاميركي

لا يُمكن قراءة الدور الاميركي في ليبيا بمعزل عن رؤية الولايات المتحدة الإقليمية والدولية لصراعها مع كل من روسيا والصين اللتين تعدهما منافساً جدياً لها على القيادة العالمية. ولذا تتأرجح السياسية الاميركية بين أولوية دعم ما تعده الاستقرار في ليبيا الذي يمكن أن يطوق الوجود الروسي، وبين دعم حلفائها ألأوروبيين الذين يبحثون عن مصالح شركاتهم باستخراج النفط والغاز الذي سليبي الحاجات الغربية الجديدة خاصة بعد معركة روسيا في أوكرانيا لتقليص الاعتماد على الواردات الروسية إلى أوروبا.

ويمثّل منع روسيا من امتلاك موطئ قدم في ليبيا أبرز الأولويات الأميركية. وتعد واشنطن أن جميع اللاعبين على الساحة الليبية لا يعارضون دورها؛ فالمحلّيون منهم يطلبون تدخّلها عند كلّ مفترق، والإقليميون منهم هم حلفاؤها المباشرون، لذا فإن الولايات المتحدة ترى أنه أيّاً كان المنتصر، فهو يصبّ عندها، وهو ما يفسّر عدم صلابة مواقفها وتذبذبها باستمرار.

ولذا تعد بعض التحليلات أن الولايات المتحدة ساهمت في صنع الفوضى في ليبيا كما جاء في تقرير لموقع Responsible

Statecraft الذي عدّ أنه بدلاً من أن تنحاز الولايات المتحدة إلى أحد طرفي الصراع، دخلت في شراكة مع مجموعات مختلفة تنتمي للطرفين لتأمين أهداف محددة في ليبيا. فعام 2016، تعاونت واشنطن مع الجماعات المسلحة في مصراتة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وعام 2019، أشار الرئيس ترامب إلى "دور حفتر المهم في مكافحة الإرهاب" برغم أن الجنرال انقلب على الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة بتمويل دول مثل الإمارات وفرنسا وحتى روسيا.

لذلك واصلت الجماعات المسلحة في مصراتة تقويض حكومة الوفاق الوطني في ليبيا التي كانت خاضعة لها اسماً، فيما شرع حفتر في الاستيلاء عسكرياً على الأراضي في الشرق والتحرك غرباً، دون عقاب على أمل أن يعترف صناع السياسة الأمريكيون في واشنطن بانتصار حاسم يحققه، ومن ثم يُعترف به دولياً، ما دفع الولايات المتحدة إلى الشروع في نشاط دبلوماسي يهدف إلى انتزاع المبادرة الدبلوماسية من الثلاثي الروسي التركي المصري .

ويختتم الموقع الأمريكي التقرير بالقول إنه بات من الواضح في هذا السياق أن السياسة الأمريكية في ليبيا لا تهدف في الأساس لتحقيق انتقال ديمقراطي، أو المساءلة، أو معالجة الفساد، أو إنشاء دولة ليبية بالتعاون مع أي هيئة، لكن تركيزها ينصب أولاً وأخيراً على إقناع الأطراف السياسية المحلية والدولية في ليبيا بأولوية الأهداف والمصالح الأمريكية وبأن الولايات المتحدة لا تزال القوة الأساسية بلا منازع والضامن الأساسي للنظام والأمن العالميين[23].

الدور الروسي

مع فشل المسار السياسي وعدم التزام الأطراف كافة بحظر التسليح، بات المجال مفتوحاً لروسيا أيضاً مثل دول أخرى، لتكون طرفا مؤثرا في الصراع الدائر بعد أن أُبعدت عن الملف الليبي عقب التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في عام 2011، وعلى

عكس فرنسا التي كانت خجولة في دعمها لحفتر فقد صعدت روسيا من وتيرة دعمها له، ووثقت علاقتها معه بشكل علني عبر الزيارات وفتح قنوات التواصل ودعوته لموسكو والظهور معه إعلامياً، كما عززت وجودها على الأرض عبر الشركات الأمنية وتقديم الخدمات والاستشارات العسكرية. إلا أن موسكو، مثل دول أخرى، حافظت في الوقت نفسه على علاقاتها مع مناوئي حفتر في حكومة الوفاق وأكدت اعترافها باتفاق الصخيرات ومخرجاته على لسان لافروف ونائبه بوغدانوف، كما حافظت على قنوات تواصل غير رسمية مع أزلام النظام السابق[24].

ويرجع اهتمام روسيا بالملف الليبي إلى مجموعة محددات استراتيجية تتمثل في مخاوفها من "التطرف الديني" الذي ينتشر في أفريقيا وبلدان الشرق الأوسط، والذي قد يتأثر به أكثر من 20 مليون مسلم في روسيا. خاصة وأن ليبيا اصبحت منذ سقوط القذافي ساحةً لجماعات متنوعة من الإسلام السياسي.

وفي إطار المواجهة مع الولايات المتحدة حرصت روسيا على الظهور بمظهر القوة العظمى، التي تستطيع التدخل في المنطقة، بحيث تواجه الضُغوط الغربية التي تمارس ضدها ارتباطًا بالأزمة الأوكرانية وبعد ضم "القرم". لكن روسيا تمارس سياسة واقعية أيضاً، فقد حافظت على اتصالات منتظمة بكل الأطراف الداخلية أو الخارجية، ومن ثم لا ترتبط رهانات موسكو بطرفٍ محدد. لكن هذا لا يمنع روسيا من عقد صفقاتٍ مع أيٍ من الأطراف وفقًا لكل حالة على حدة بعيدًا عن الانخراط في مواجهة عسكرية مباشرة. ويُوفِر مثل هذا الدور لروسيا المزيد من النفوذ في المنطقة ومجالاً أوسع للمساومة على ملفات أزمات أخرى كأوكرانيا وسوريا.

وتعمل روسيا لتحقيق مكاسب اقتصادية وتجارية وتأمين فرص لمبيعات السلاح واختراق أسواق جديدة وتأمين مصالح شركات الطاقة الروسية في المنطقة.

كما تسعى موسكو بعد ضم القرم، وخاصة بعد الحرب في أوكرانيا والمواجهة التي تخوضها مع الغرب إلى كسر محاولات عزلها الدولية ومواجهة الضغوط الغربية من خلال تنشيط دورها في المنطقة. وبجانب "سوريا"، ترغب "روسيا"، من خلال البوابة الليبية، في ترسيخ دورها كلاعب إقليمي ودولي قوي في المنطقة، كما يسمح موقع ليبيا الجيواستراتيجي بالإطلالة على أوروبا، ومن ثم يمثل أي حضور عسكري روسي في هذه الدولة ورقة هامة في المواجهة الاستراتيجية التي تخوضها مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي ومع الناتو[25].

مستقبل الأزمة الليبية

"بعد عشر سنوات على بداية الثورة التي أدت إلى سقوط الديكتاتور معمر القذافي لا تزال ليبيا تتخبط في أزمة سياسية واقتصادية لا يبدو أنها يمكن أن تنتهي. هذا هو رأي القناة الفرنسية "فرانس24"[26].

كيف تبدو صورة هذه الأزمة التي جعلت القناة الفرنسية تعتقد أنها "لا يمكن أن تنتهي"؟

في تقرير المغرب السنوي عن ليبيا الذي صدر بالفرنسية عام 2021 بعنوان "بين حروب أهلية وأزمات انسانية ومحاولات مصالحة" وبعد فشل الوحدة الحكومية، وعدم اجراء الانتخابات وعدم التوافق على الدستور، تقف ليبيا أمام خيارين أحلاهما مر، فإما انقسام سياسي وجغرافي واقتصادي، أو حرب أهلية ثالثة أيضًا.

أما الانقسام الاقتصادي فيتجسد في المصرف المركزي، المنقسم بين غرب وشرق البلاد. وأما الجغرافي فقد اصطف معظم

غرب البلاد خلف الدبيبة، وخاصة طرابلس التي خرج الآلاف من سكانها دعما للدبيبة، بينما أيد شرق البلاد حكومة باشاغا[27].

وأما التهديد بالحرب فقد أعلنت 65 كتيبة وتشكيلا مسلحا في مصراتة، رفضها اختيار باشاغا، رئيسا للحكومة، بينما أصدرت في المقابل 118 كتيبة مسلحة بيانا أيدت فيه تولي باشاغا الحكومة[28].

ومن مفارقات هذا الإنقسام الذي يجعل الحل مستحيلاً أن حكومة "الدبيبة" فاقدة للشرعية وتعمل خارج إطار القانون ولكنها تحظى باعتراف دولي، بينما حكومة باشاغا التي تحظى بشرعية برلمانية كاملة وتعبّر عن إرادة أغلب الليبيين تجد نفسها ممنوعة من دخول العاصمة. ولا شيء يدل على أن حلّا سياسيا في طريقه إلى التبلور[29].

في أجواء هذا الصراع المحموم، لا يبدو أن ليبيا تسير في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، بل إن الوقائع تشي باحتمال استمرار حالة الانقسام الفعلي بين أطراف اللعبة السياسية الليبية، وتعميق الفوضى الأمنية، في ظل تواصل الاستقطاب والاقتتال الليبي الداخلي والصراعات بين القوى الخارجية على المصالح والنفوذ والثروات.

ومن المتوقع أن تدفع التدخلات الخارجية، على اختلافها، إلى إطالة أمد الصراع، وخاصة أن هناك من الأطراف الخارجية والداخلية من يعتقد أن ضمان مصالحه يكمن في بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

وفي ظلّ هذا الواقع، تلوح في الأفق الليبي سيناريوات قاتمة، يتصدّرها تكريس انقسام البلاد بين حكومتَي الشرق والغرب، مع ما يستتبعه ذلك من تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية. بحيث يمكن القول أن ليبيا تواجه: أزمة حكم، وصراع على الثروة، وتهديد لوحدتها.

"إن ما كان يطمح إليه الليبيون لم يصبح متاحاً بعد، كما يقول أحد الباحثين الليبيين. وأن ما يعانيه الشعب الليبي بعيد تماماً عن طموحاته في التغيير الذي كان يطمح إليه. إن ليبيا تتجه نحو المزيد من الفشل الذي يهدد كل شيء بما في ذلك كيانها الإقليمي ووحدتها الوطنية. وإن ليبيا ليست بأحسن حال مما كانت عليه عشية التدخل الغربي"[30].

يبقى السؤال الأهم هو هل بقي شيء من وهم "الثورة" في ليبيا، وهل كان التدخل الخارجي الذي أطاح بالقذافي يتوقع ما ستصير عليه ليبيا من ساحة تشرذم وانقسام داخلي، ومن تهديد لأمن جوارها المغاربي والإقليمي، أم أن هذا التدخل لم يكن يعبأ بهذا التوقع طالما أن شركات توتال وإيني وسواها من الشركات لا تزال تعمل لاستخراج النفط والغاز من دون أي تهديد أو معوّقات.

الهوامش

- (1) 2022/2/11 france 24
- (2) أحمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021/1/6
- (3) حامد عبد الله الخضيري، محددات وقضايا التنافس الفرنسي الايطالي في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، 2022/6/16

- (4) يوسف الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي عدد 431 كانون الثاني/ يناير/ 2015
- (5) الخضيري، المرجع السابق

(6) Les Echos,Cinq Questions pour comprendre la crise en Libye. 19/1/2020

- (7) الجزيرة 2008/8/30
- (8) الخضيري، المرجع السابق
- (9) يوسف الصواني، المرجع السابق

10 Institut Open Diplomatie.Libye,comprendre ce conflit sans fin 17/12/2020

- (11) سكاي نيوز 2022/4/7
- (12) موقع أفريكا أنتليجنس 2022/5/6
- (13) الخضيري، المرجع السابق
- (14) سكاي نيوز عربية 2021/7/29
- (15) محمد عبد الحفيظ الشيخ "تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط"، شؤون عربية، 2020/3/14
- (16) الجزيرة 2017/4/13

(17) الجزيرة المرجع السابق
- (18) أسامة رمضاني، الأزمة الليبية خارج اهتمامات الطبقة السياسية في تونس، النهار العربي، 2020/8/27
- (19) عبد النور بن عنتر "الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء" الجزيرة 2020/7/7
- (20) يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا، موقع منتدى العاصمة 2022/5/21
- (21) القرني، المرجع السابق
- (22) سكاي نيوز عربية، بعد الحدود والنفوذ، عين تركيا على مليارات «كعكة ليبيا» 2020/3/8
- (23) عربي بوست 2021/3/20
- (24) يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 2022/5/21
- (25) عزت سعد، موقف روسيا من الأزمة في ليبيا وشرق المتوسط، مجلة شؤون عربية عدد 183 سبتمبر 2020
26- Révolution en Libye : "La situation est bien pire qu'il y a dix ans"
France 24 17/2/2021
27 - L'Annee Du Maghreb, La Libye en 2020 :Entre Guerre civile ,crises humanitaires et tentatives de reconciliations,Dossier 26/2021 P215-240)
- (28) وكالة الأناضول 2022/3/7
- (29) الحبيب الأسود، جريدة العرب 2022/6/7
- (30) الصواني ،المرجع السابق .

الأزمة في ليبيا

(الوضع أسوأ مما كان عليه قبل عشرة سنوات)

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الإسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب.252